الدور السياسي للتيار الإسلامي في تركيا خلال سنوات 1960 – 1980

ماجد محي عبد العباس
كلية التربية/جامعة بابل

المقدمة

اخذ النشاط الاسلامي في تركيا يتصاعد بعد انقلاب عام 1960 في عموم البلاد وكانت قاعدته الاساسية على يد النقشبنديين والنورسيين اضافة الى ظهور شخصيات سياسية اسلامية امثال نجم الدين اربكان التي كان لها الدور الاساسي في تنمية ذلك النشاط.

ولعل تفسير انقلاب عام 1971 لا يختلف عن سابقه، لكن المد الاسلامي في تركيا تحول بعد العام المذكور الى التنظيم السياسي من خلال حزب السلامة الوطني بزعامة نجم الدين أربكان الذي استطاع ان يخوض عدة انتخابات ويدخل حكومات ائتلافية، ويغيّر بعض المفاهيم والقرارات في الواقع التركي لصالح الاسلاميين.

يبدو واضحاً ان المد الكمالي في تركيا تراجع كثيراً بعد عام 1971، هذا المد الذي اراد بناء جدار سميك بين تركيا والدول الاسلامية، وان يجعل تركيا تتجه لأوربا فقط، وان تطمس العادات والتقاليد التركية المتوارثة والتي معظمها ذات اساس اسلامي، وتظهر على السطح تقاليد اوربية مستوردة. وليس غريباً ان تسمى هذه الفترة في تركيا بـ(الصحوة الاسلامية) لأن النشاط الاسلامي تزايد واصبحت له قاعدة شعبية واسعة في المدن والقرى التركية.

هذه الدراسة هي محاولة لتسليط الضوء على النشاط السياسي الاسلامي، في تركيا اثناء العقدين السابع والثامن من القرن الماضي، كما انها محاولة لتتبع هذا النشاط في ظل المصادر العلمية المتوفرة، إضافة الى اهمية الموضوع كون تركيا بلد جار لنا، ومن الضروري تتبع الاطر السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بها لأن قواعد التأثر والتأثير واضحة بين البلدان المتجاورة.

أولاً: تصاعد النشاط الاسلامي عقب انقلاب عام 1960

نتيجة لتصور قادة المؤسسة العسكرية في تركيا بان زعماء الحزب الديمقراطي قد انحرفوا عن الاسس العامة للجمهورية التركية والتي أرساها مصطفى كمال اتاتورك واستغلالهم الدين في المصالح الحزبية والسياسية، وكذلك اعتقادهم بان بعض الاسلاميين مثل سعيد النورسي وطلبته قد حظوا بدعم كبير أبان فترة حكم الحزب الديمقراطي بما كان ينذر بجعل تركيا دولة دينية مرة اخرى[1]. الامر الذي دفع الى تدخل الجيش صباح يوم 27 أيار 1960 ووضع يده على المؤسسات الحكومية واغلاق مقرات الحزب الديمقراطي والقاء القبض على رئيس الوزراء عدنان مندريس ورئيس الجمهورية جلال بايار ورفاقه، وارسل بهم الى سجن في جزيرة يصي أدا، وبدأت مطاردة انصار الحزب الديمقراطي في كافة انحاء البلاد، وقامت لجنة من العسكريين بمحاكمة المعتقلين في الجزيرة المذكورة، وفي 15 ايلول 1961 حكمت بالسجن مدى الحياة على رئيس الجمهورية جلال بايار والاعدام على كل من رئيس الوزراء عدنان مندريس ووزير خارجيته فطين رشدي زورلو ووزير ماليته حسن بولتقان[2].

ان الاعتقاد الذي كان سائداً ان النظام العسكري الذي وصل نتيجة الانقلاب سيشكل تهديداً للنظم الاسلامية التي انطلقت في الفترة السابقة للانقلاب وسوف يعيد الازدهار للسياسات العلمانية التي كانت سائدة قبيل اندلاعه، بل لقيت الشائعات رواجها وتردد ان العسكريين سيعيدون الاذان باللغة التركية وسيتم تحديد البرامج الدينية[3].

الا ان قيادة الانقلاب كانت تهدف الى سحب القوى الاسلامية من ايدي الاحزاب السياسية المحافظة وجعلها وسيلة وطنية، لهذا بررت انقلابها بأنها محاولة لجعل الدين الاسلامي صافياً وألا يستخدم كورقة سياسية بيد التيارات السياسية كما أنها لا تقف ضد الاعتقاد وممارسة العبادات[4].

وهكذا ازدادت الصحوة الاسلامية واتسعت افاق الفكر الاسلامي في المجالات السياسة والثقافية والاجتماعية، وازداد العمل بالشعائر الاسلامية كالحج والصوم قياساً الى الماضي، وعلى الرغم من الخطر القانوني فقد زاد عدد اعضاء الطرق الصوفية واعضاء المنظمات والمؤسسات الدينية الاخرى، وكما أزداد بيع الاصدارات واشرطة التسجيل الدينية، وازداد عدد مدارس تعليم القرآن الكريم للأطفال في جميع ارجاء البلاد، وجرى في كثير من المؤسسات الحكومية ومنها مبنى البرلمان والمكاتب الحكومية في العاصمة انقرة تخصيص اماكن معينة لأقامة الصلاة[5].

وبذلك الادارة العسكرية وسعها لاظهار الاسلام بانه(وطني تقدمي) فجمال كورسل قائد الانقلاب في احاديثه التي القاها في الجولات التي قام بها في مختلف ارجاء تركيا، طلب العودة الى المصادر الاسلامية ومثال ذلك، انه عندما طلب من ابناء الشعب ان يبذلوا قصارى جهدهم لتصحيح الوضع الاقتصادي قال: "ان الاسلام يأمرنا بالعمل والوصول ببلدنا الى اعلى مستوى" وقال ايضاً "ان ديننا ليس هو السبب في تخلفنا وانما الذين علمونا الدين خطأ، ان الاسلام اعظم واقوى دين في العالم"[6].

الا ان الادارة العسكرية رغم ما حاولت اظهاره من عدم معاودتها للقيم الاسلامية فلم تقف صامتة ازاء ارتداء النساء للحجاب، فقد قال جمال جورسل في احد احاديثه "الحجاب للمرأة التركية وصمة على جبينها ولا أظن ان ثمة داع لأن تخفي المرأة التركية وجهها الجميل، فمن حقها ان تظهر للعالم كله وجهها الطاهر الجميل وليس ثمة علاقة للحجاب بالشرف والعفة، انني ارجو من النساء التركيات الا يخفن وجوهن"[7].

وقد حظي حديث جمال جورسل بتأييد من بعض الائمة والمشايخ فقد ذكر مفتي استانبول، "ان الحجاب كلمة أعجمية وليست تركية، وان الرسول صلى الله عليه وسلم لم يضع شرطاً للحجاب، وان عادة الحجاب هذه من بقايا العهد الحميدي ونسبة الى السلطان عبد الحميد الثاني"[8].

ان هذه الظروف الهادئة ادت الى افراز حزباً علمانياً معتدلاً وهو حزب العدالة بزعامة شخصية معتدلة قريبة من الجماعات الصوفية هو سليمان ديميريل الذي استأنف على نحو ما سياسة مندرس من جهة السماح بالممارسة الدينية، وهو نفسه كان معروفاً باداء الصلاة[9].

وفي عام 1961 تم اجراء الانتخابات التشريعية العامة، وحصل حزب الشعب الجمهوري فيها بزعامة عصمت انينو على 173 مقعداً في حين حصل حزب العدالة الذي كان يعتبر شبه امتداد للحزب الديمقراطي على 158 مقعداً في البرلمان، وكانت النخبة العسكرية التي قامت بالانقلاب ترى في تولي عصمت انيونو لمنصب رئاسة الوزراء ضماناً للسياسة العلمانية[10].

وبموازاة نظام الانتخابات والتعددية الحزبية، لعبت التحولات الاجتماعية والاقتصادية ايضاً دوراً مهماً في نمو الحركة الاسلامية التركية بعد عام 1960، فقد ساعدت الهجرة الواسعة[*] من الارياف الى المدن لغرض الحصول على عمل افضل فيها على احياء القيم الاسلامية وبث الروح في الثقافة الدينية من زاويتيين، الاولى ان المهاجرين جاءوا من مناطق نائية غنية جداً بالتقاليد الاسلامية، فالذين هاجروا منهم الى المدن الكبيرة مثل انقرة واسطنبول وأزمير حملوا معهم ايضاً تقاليدهم الاسلامية القديمة واخذوا يمارسون الشعائر الاسلامية والافكار التي يحملونها، وتمثلت هذه الممارسات في احيان كثيرة بتأسيس الجمعيات والمؤسسات

التي اخذت على عاتقها بناء المساجد والزاوية الثانية هي ان الاسلام كان بالنسبة لكثير من هؤلاء المهاجرين في مرحلة الانتقال من حالة كونه نظاماً اجتماعياً وتقليدياً لسكنة المدن الصغيرة والقرى الى حالة كونه نوعاً من الحياة المدنية الحديثة[11].

لقد اظهرت الاحزاب اليمينية اهمية خاصة للائمة والخطباء حيث اعتقدت بان خريجي مدارس الائمة والخطباء سيشكلون القاعدة الطبيعية لها وبدأ عدد هذه المدارس بالارتفاع ابتداءً من عام 1965، وفي اواسط الستينات تم قبول الطالبات لأول مرة في مدارس الائمة والخطباء، والسبب الهام في عمل هذه الاحزاب على زيادة عدد هذه المدارس هو تربية كوادر تقف في وجه اليساريين والماركسيين[12].

وفي انتخابات عام 1965 حصل حزب العدالة على 52.8% من الاصوات واحرز 240 مقعداً في البرلمان في حين كان نصيب حزب الشعب الجمهوري على 28.7% واحرز 134 مقعداً او ازدادت شعبية حزب العدالة بقيادة سليمان ديميريك في الانتخابات التالية عام 1969، فقد تمكن في هذه المرة من التفرد بالسلطة وحصل على 46.5% من الاصوات و256 مقعداً في البرلمان[13].

ومع بروز الحركات اليسارية والماركسية في تركيا ظهرت في الاوساط الحاكمة وتحديداً في حزب العدالة برئاسة سليمان ديميريل وكذلك بعض القيادات العسكرية مسألة تنصيب الاسلام والتيار الاسلامي لأضعاف المنظمات والاحزاب اليسارية والشيوعية، الا أن النتائج لم تكن كما ارادتها هذه السلطات الحاكمة، فالى جانب بقاء الحركات اليسارية واستفحال خطرها برز تيار اسلامي معتدل دخل لعبة السياسة والسلطة عندما قام نجم الدين أربكان بتأسيس اول حزب سياسي اسلامي عام 1970 حمل اسم(النظام الوطني)، لاسيما وان اربكان أراد ان يخوض انتخابات عام 1969 في صفوف حزب العدالة لكن طلبه رفض من قبل الحزب، فرشح عن محافظة قونية ودخل البرلمان عضواً مستقلاً، وحدد الحزب الجديد في برنامجه(ان الاسلام اساس ومصدر الحياة)[14].

وجاء تأسيس الحزب بعد ان قرر جناحا المعارضة الاسلامية الحركة النقشبندية بزعامة الشيخ محمد زاهد كتكو، والحركة النورسية التي انشأها سعيد النورسي القيام بذلك، فالوقت قد حان في رأيهم لتصعيد الموقف والتقدم خطوة الى الأمام[15].

كما جاء تأسيس الحزب بعدما فاز نجم الدين اربكان بعضوية البرلمان عن محافظة قونيه، وفاز اصدقاء اخرون له في محافظات اخرى، فكونوا جميعاً كتلة موحدة داخل البرلمان سميت بحركة المستقلين المسلمين وشكل فوز نجم الدين اربكان مدخلاً نحو محطة هامة وتاريخية في سياق التجاذب بين العلمانيين والاسلاميين، وتزامن ذلك مع ازدهار الكتابات الداعية لأقامة دولة اسلامية، وفي الوقت نفسه ازدادت المشاعر الاسلامية ظهوراً على ساحة المجتمع[16].

ويجب ان نضيف الى ما سبق ان تضييق الخناق على الاسلام وتقليص قوته وردود افعال الاوساط الاسلامية ضد ذلك من خلال معارضتهم للسياسة الجديدة التي تنتهجها الجمهورية ضد الاسلام لعب دوراً هاماً في تأسيس حزب النظام الوطني، ويمكن وصف الحزب على انه استمرار لمفهوم العداء للعلمانية.

تأسس حزب النظام الوطني في عام1970 بدعم من التجار والحرفيين في منطقة الاناضول وتوسع في مدة قصيرة وادخل في الساحة السياسية التركية مفاهيم وطروحات جديدة وردت في ثنايا الاحاديث والخطب التي كان يلقيها زعماء الحزب وعلى رأسهم نجم الدين اريكان، وكان يؤكد في افكاره على مجموعة من المبدئ من بينها(ان حزب النظام الوطني لا يشبه الاحزاب الاخرى، فجميع الاحزاب تقوم على أساس التسلط وشهوة الحكم، ونحن نقوم على اساس جديد وهو ابتغاء مرضاة الله والعمل في سبيل الوطن)[17].

وفي خطبة تأسيس الحزب التي القاها اربكان تم التأكيد على المنطلقات التاريخية والتي جاء فيها(أما اليوم... فان أمتنا العظيمة التي هي امتداد لاولئك الفاتحين الذين قهروا الجيوش الصليبية قبل الف سنة، والذين فتحوا استنابول قبل 500 سنة، اولئك الذين قرعوا ابواب فينا قبل 400 سنة وخاضوا حرب الاستغلال قبل 50 سنة، هذه الامة العريقة تحاول اليوم ان تنهض من كبوتها وتجدد عهدها وقوتها وتؤسس حزب النظام الوطني الذي سيعبر لامتنا مجدها التليد)[18].

كانت مسألة الاصلاح الدستوري اول مطالب حزب النظام الوطني نظراً للاهمية التي تكتسبها في احداث أية عملية تغيير، وبدأ اربكان بالدعوة الى ضرورة تفعيل بعض بنود الدستور وفصوله، واعتبر ان النظام الديمقراطي لا يعد ديمقراطياً بدون الحقوق وحرية الفكر والمعتقد، وكان يقصد من وراء اشاراته هذه ايجاد الحرية التامة لاستخدام الافكار الاسلامية، وقد فسرت كل من صحيفتي(جمهوريت) و(ملليت) العلمانيتين تصريحات واقوال اربكان بأنها ذريعة لاستخدام الدين لاغراض سياسية.[19]

وعبر نجم الدين اربكان عن اهمية الاصلاحات الدستورية التي تقتضيها المرحلة بقوله "في رأينا ان التوضيح المهم الاكثر ملائمة لجعل الدستور دستوراً ديمقراطياً، لابد من مواد دستورية مناسبة قبل تحديد الحركات وحقوق الفكر والمعتقد، وهكذا من الممكن ايجاد مناخ للتطبيقات الحالية والتي لاتتعارض مع المبادئ الاساسية للدستور، وفي مثل هذه الحالة على المرء ان يتكلم عن وجود فكر الحرية والمعتقد، وان دولتنا وجدت لتسعى وتنمو ومن ثم تأخذ مكانتها بين الاقطار الحضارية في العالم"[20].

من خلال ذلك يمكن القول ان حزب النظام الوطني لم يدع الى احداث تغييرات جذرية في نظام الجمهورية، كما لم يدع الى قيام جمهورية او دولة اسلامية بدل النظام الجمهوري، بقدر ما شكلت مطالبه الحد الادنى من الشروط التي ينبغي توفرها لكي تتحقق الممارسة السياسية الديمقراطية الحقيقية.

وبالرغم من بساطة تلك المطالب فقد أثارت حفيظة العسكريون حماة العلمانية الكمالية فكان مصير الحزب هو حله وحظر نشاطاته نهائياً في 31 اذار 1971 بقرار من المحكمة الدستورية، بدعوى ان نشاطات الحزب معادية للعلمانية، وقد جاء في قرار محكمة امن الدولة العليا مايلي[21]:

1. ان المبادئ التي قام عليها الحزب وتصرفاته تعد مخالفة لمبادئ الدستور التركي.
2. عمله على الغاء العلمانية في البلاد، واقامة حكومة اسلامية.
3. قلبه جميع الاسس الاقتصادية والاجتماعية والحقوقية التي تقوم عليها البلاد.
4. عمله ضد مبادئ اتاتورك.
5. قيامه ببعض التظاهرات الدينية.

وجاء في قرار المحكمة ايضاً انه من بين الاسباب هو المناداة بجعل الدروس الدينية اجبارية في المرحلة الاعدادية ورؤيته ان عودة الخلافة ذات فائدة عظيمة، ووصفه للتطورات التغريبية والعلمانية التي تمت في منتصف القرن الماضي في تركيا على انها عضر الضلالة[22].

وحكمت المحكمة بمنع أي عضو في الحزب من العمل في حزب آخر او تأسيس حزب آخر، أو ترشيح نفسه للانتخابات ولو بشكل مستقل، وذلك طيلة فترة خمس سنوات،وبعد هذه القرارات غادر اربكان تركيا في نهاية عام 1971(23)

وجاء قرار حل الحزب بعد تسعة أشهر من تأسيسه بتقديم انذار من قبل الجنرال محسن باتور رئيس هيئة اركان الجيش في 12 آذار 1971 حيث اعلن قادة الجيش في هذا التاريخ سيبطرتهم على الحكم وتقديم مذكرة انذار للحكومة المدنية بان تقيل نفسها وتنسحب من السلطة، وفعلاً وفي اليوم نفسه استقال رئيس

الوزراء سليمان ديميريل وتعيين قادة الجيش لنهاد أيريم رئيساً للوزراء واستمر الحكم العسكري لمدة عامين، وعرف هذا الانقلاب بانقلاب المذكرة، واعلن قادته ان الامن المتدهور والفوضى القائمة والمواجهات الدموية أجبرتهم على وضع قبضتهم على مقاليد السلطة[24].

ان هذه الفوضى والتدهور جاءت بعد ان تولى حزب العدالة السلطة بمفرده ودخول البلاد مرحلة من الحرية والاستقرار حيث تمكنت التيارات الشيوعية والثورية من الانتشار في كل مكان وراحت تدعو الى مزيد من الحرية وقلب نظام الحكم، وتبع ذلك احداث شغب ومواجهات طلابية في الجامعات حتى بلغت اقصى حدتها في بداية عام 1971 واثناء ذلك حاولت مجموعة من الضباط الشيوعيين القيام بانقلاب عسكري في 9 أذار 1971 مستغلة تلك الظروف، لكن خلاف وقع بينهم من اللحظة الاخيرة مكن قادة الجيش من القبض عليهم وتصفية 13 من الضباط، كل هذا حدا باولئك القادة ان يضعوا ايديهم على مقاليد الامور في 12 اذار 1971 كما اشرنا سابقاً[25].

ثانياً: التنظيم السياسي الاسلامي عقب انقلاب سنة 1971

بعد سنتين أي في سنة 1972 عاد أربكان الى بلاده ليدفع بعض الاسلاميين ممن لا ينطبق عليهم حكم محكمة امن الدولة العليا الى تشكيل حزب جديد، حيث قام فريد ملان بتأسيس حزب السلامة الوطني في 11 تشرين الثاني 1972 وهو حزب يحمل توجهات اسلامية في الظل حتى لا يصادر نشاط الحزب كغيره، واصدر بعد ذلك بعدة اشهر صحيفته الرسمية(مللي غازيت) التي مازالت تصدر الى اليوم، وفي عام 1973 صدر عفو عام عن الجرائم السياسية فشمل ذلك الحكم نجم الدين اربكان مما أهله لقيادة حزب السلامة الوطني وخوض الانتخابات[26].

وعلى الرغم من ان قيادة الانقلاب قد اغلقت حزب النظام الوطني الا انها لم تعارض في مشاركة حزب السلامة الذي بدا انه ممثلاً للايديولوجية الدينية في الحياة السياسية، واعطائها الاذن لهذا الحزب يحمل عدة تبريرات يأتي في مقدمتها رغبة الادارة في اضعاف حزب العدالة واثناء انعقاد المؤتمر الاول للحزب في 21 كانون الثاني 1973 كان قد انتظم في 42 محافظة ونحو 300 مدينة[27].

ومما لاشك فيه ان حزب السلامة جاء في وقت مناسب ليسد الفراغ الايديولوجي الذي كان موجوداً وواضحاً انذاك فاستفاد من الظروف والمعاناة الاقتصادية للطبقة البرجوازية واستفاد من نفعية الاحزاب الاخرى واستثمارها للدين، فقدم برنامجه وهذه الظروف اكسبته قوة شعبية ومكنته من تشكيل شخصية قوية للاسلاميين بعد ان كانت هوية مائعة بين عدة تيارات للاسلاميين[28].

واعتمد حزب السلامة على قوة ناخبه كبيرة يعلم جيداً تأييدها له، فقد كان الحزب يمثل اتفاقاً بين جماعة(اسكندر باشا) وهي احد فروع الطريقة النقشبندية وجماعة النور مدركاً انه سيحظى بتأييد قوى من اغلب الجماعات الاسلامية، وقد جذب حزب السلامة الانتباه داخل تركيا وخارجها بسبب دعوته لأسلمة مؤسسات تركيا الثقافية والسياسية وقد تبلور رأي الحزب على ان العلمانية والتغريب هما السبب في تخلف تركيا الاقتصادي وفسادها الثقافي، وكانت ايديولوجتهة التي عرفت باسم(الفكر الوطني) تدافع عن الصناعة والاتحاد بين الدول الاسلامية، وكذلك كان معارضاً لدخول تركيا(اتحاد اوربا الاقتصادي) وانتقد كذلك فوائد البنوك، واستمر على نفس المفهوم السياسي لحزب النظام الوطني حيث نادى بزيادة التعاون مع العالم الاسلامي، وكان ينعت حزب الشعب الجمهوري وحزب العدالة بموالاتهما للغرب[29].

واستطاع الحزب ان ينظم لجاناً عمالية منتشرة في كل انحاء تركيا تحت مسمى اتحاد(العمل الحق)[30].

وحين جرت الانتخابات بتاريخ 14 تشرين الاول 1973 حصل فيها حزب العدالة على(149 نائباً) بزعامة سليمان ديميريل، وحزب الشعب الجمهوري(186 نائباً) بزعامة بولند أجويد، واستطاع حزب السلامة الوطني ان يكون الثالث وحصل على(49 مقعداً)[31].

وعندما احتدم الخلاف بين الحزبين الرئيسيين العدالة والشعب الجمهوري حول تشكيل الحكومة، اضطر الاخير للائتلاف مع حزب السلامة الوطني بزعامة اربكان، وتضمن بروتوكول الاتفاق بينهما مبادئ هامة منها اطلاق الحريات وحرية الصحافة والعفو عن السجناء السياسيين والحصول على منصب نائب رئيس الوزراء وكذلك سبع وزارات منها الداخلية والعدل والتجارة والكمارك والزراعة والصناعة والتموين ووزارات دولة[32].

ومثلت مشاركة حزب السلامة الوطني في الحكومة الائتلافية اول اختراق اسلامي للسلطة التنفيذية في الجمهورية العلمانية منذ تأسيسها على يد أتاتورك مما دفع العلمانيين للتحرك السريع حيث اضطرت الحكومة الائتلافية الى الاستقالة بعد تسعة اشهر من تشكيلها[33].

وعد التحالف بين أربكان وأجويد هو من أعظم المكاسب التي استفادت منها الحركة الاسلامية على امتداد ثلث قرن، فقد شهد الاتفاق الموقع بين الحزبين تراجع حزب الشعب عن بعض افكاره وسياساته والمتمثلة بالاتي[34]:

1. الاعتراف بالاسلام السياسي والائتلاف مع الحزب الذي يمثله.
2. تقرير تدريس مادة(الاخلاق) أي الدين الاسلامي في المدارس الحكومية.
3. امكانية التحاق خريجوا المدارس الدينية بكل الجامعات في البلاد، بما فيها كلية الشرطة، وكانوا من قبل لايستطيعون دخول اية كلية باستثناء كلية الشريعة.
4. فتح عدد كبير من مدارس الائمة والخطباء والحصول على ترخيص لاكثر من الف جامع في القرى.
5. تسلم حزب السلامة الوطني وزارة الداخلية التي تلعب دوراً هاماً في حياة الدول.
6. الاتفاق على اطلاق سراح سجناء الرأي ودعم الحريات العامة وحرية الصحافة.

كما نجح اربكان في اقناع رئيس الوزراء التركي بولند أجويد بانزال القوات التركية في جزيرة قبرص واحتلال اكثر من ثلثها عام 1974، وكان الدافع وراء ذلك هو وقف المذابح التي أرتكبها اليونانيين القبارصة في حق المسلمين القبارصة.

وحصلت الوزارة بعد هذا القرار على تأييد شعبي كبير، ولمع نجم اربكان في سماء السياسة التركية، وكان للنجاح الذي حققه حزب السلامة الوطني اثر بالغ في تصاعد المخاوف منه ومن تنامي المد الاسلاميس، فأفتعلت ازمة سياسية واستقال اربكان ومؤيدوه من الوزارة بعد تسعة اشهر من تشكيلها كما ذكرنا سابقاً[35].

كان أربكان في موقفه الحازم من قضية الانزال التركي في قبرص يخاطب الشعب التركي والقضايا التي تشغله ويعتبر جزيرة قبرص جزءاً منه حيث قامت بريطانيا بتمكين اليونانيين منها حتى يصبحوا اكثرية في الجزيرة التي لاتبعد اكثر من 60 كيلو متر عن الموانئ التركية، في حين تبعد عن اليونان اكثر من 600كم[36].

بعد انتهاء ائتلاف حزبي السلامة والشعب تولدت ازمة جديدة واسست احزاب العدالة والسلامة والحركة القومية والثقة الجمهوري من 31 اذار 1975 ائتلافاً واصبح ديميريل رئيساً للوزراء، لكن الخلافات الحزبية الايديولوجية ادت الى انهاء هذا الائتلاف والدعوة الى اجراء انتخابات مبكرة في 5 حزيران 1977[37].

وخاض حزب السلامة تلك الانتخابات مع وجود خلاف بين النقشبنديين والنورسيين، فقد اتهم التنورسيين الحزب باخلاله بقواعد السياسة الاسلامية وان السياسة في الاساس دنس يفسد المسلمين، وتقدم 13 عضواً من الحزب بمذكرة الى اربكان يوضحون فيها أراتهم تلك، ثم انفصل(12) عضواً منهم عن الحزب واسسوا حزباً اخر باسم(حزب النظام)، ألا انه لم يكن له أي تأثير وتم حله

وكان النورسيون هم رأس الحربة التي حورب بها حزب السلامة في تلك الانتخابات البرلمانية وشن ورثة الزعيم الاسلامي بديع الزمان النورسي حملات الدعاية المضادة ضد الحزب الذي ساهموا في تشكيله وكذلك انتهاج حزب العدالة لسياسة تذويب حزب السلامة في حملاته الانتخابية مما ادى الى خروج الحزب من الانتخابات بهزيمة لم يكن يتوقعها، وقلة نسبة الاصوات التي حصل عليها من 11.8% في انتخابات 1973 الى 8.6% وكذلك المقاعد البرلمانية من 49 مقعداً الى 24 مقعداً، ولكن على الرغم من هذا فأن الاصوات التي حصل عليها من حيث عددها ارتفعت من 1.256.771 الى 1.271.621 صوتاً، وهذا الوضع يشير الى ان الحزب كان قد وضع له اساساً قوياً في البلد[39].

وبعد انتخابات 1977 التي فاز فيها حزب الشعب الجمهوري بالمركز الأول، نادى ديميريل بوجوب قيام حكومة ائتلافية حتى لا تقع البلاد مرة اخرى في يد حزب الشعب، فتشكل ائتلاف حكومي من احزاب العدالة والسلامة والحركة القومي[40].

وحصل حزب السمة على بعض المكاسب من تحالفه هذا تمثلت بانضمام تركيا الى عضوية المؤتمر الاسلامي، وكذلك ترجمة اعمال كل الاسماء البارزة المعروفة في الحركة الاسلامية داخل الدول العربية والاسلامية الى اللغة التركية وتم منح رئاسة الشؤون الدينية سلطات واسعة وتعيين الالاف من الموظفين الدينيين أضافة الى السعي لتحويل عطلة الاسبوع الى يوم الجمعة[41].

الا انه على الرغم من ذلك فان هذه الحكومة لم تؤدي مهمتها على وفاق، فهذه المرة كان حزب السلامة اكثر قوة في مطالبه وشن حملة قوية داخل الحكومة، وادت الخلافات حول وجهات النظر بينه وبين حزب العدالة الى انتهاء هذا الائتلاف في كانون الثاني 1978[42].

وبعد انتقال حزب السلامة الى صفوف المعارضة طرأت على سياسة بعض السلوكيات الثورية واللهجة الحادة تتمثل بالهجوم على شخص أتاتورك في المؤتمر الرابع للحزب الذي عقد في 15 تشرين الاول 1978 والهتاف(اما الاسلام او الموت) وتصريح اربكان في 12 حزيران 1979 بخصوص المطالبة بتحويل العطلة من الاحد الى الجمعة واتهامه حزبي الشعب والعدالة بعرقلة ذلك بقوله: "لماذا يتجاهلان ذلك اليوم المبارك ويجعلون يوم الاحد الخاص بالكفار عطلة لهم ثم لا أدري لماذا هذه الامة لا تبدأ الكتب الدراسية بكتابة(بسم الله)"، وكذلك في حديث له في اب 1980 طالب بوجوب قيام امم متحدة اسلامية وتأسيس سوق اسلامية مشتركة وجعل الدينار الاسلامي العملة المالية الموحدة والدعوة لانشاء قوة عسكرية تدافع عن العالم الاسلامي[43].

ولعل ابرز الاسباب في هذه المواقف المتصاعدة هو نجاح الثورة الايرانية في الاستيلاء على الحكم في عام 1979 وتأثيرها على الحركة الاسلامية في تركيا من خلال احداث قلق فكري فيها بين التعجيل والتأني، وليس ادل على تأثير الثورة الايرانية من الشعارات المستخدمة التي اصبحت مصدراً معنوياً للجماعات الاسلامية في تركيا ومن بين هذه الهتافات(يحيا اربكان وضياء الحق والخميني والاتحاد الاسلامي) وكذلك(ايران وباكستان والدور علينا)، ويضاف الى هذا التأثير سبب اخر يتمثل بعدم خوف قيادات الحزب من الاغلاق هذه المرة فقد نجح الحزب بتكوين بنية اساسية قوية تمثلت في زيادة اعداد مدارس الائمة

والخطباء ومراكز تحفيظ القرآن والجوامع، تلك المؤسسات التي تقوم بتربية الجيل الجديد، مما يعد صفاً خلفياً للحزب[44].

وعقد حزب السلامة مؤتمراً يوم 6 ايلول 1980 تحت عنوان(تحرير القدس ولقاء الشباب) وتركزت هتافات المؤتمر حول العداء للعلمانية، وبعد هذا المؤتمر باسبوع واحد سيطر الجيش على الحكم في انقلاب عسكري بتاريخ 12 ايلول 1980 وتم حظر نشاط الحزب مع سائر الاحزاب السياسية الاخرى[45].

الخاتمة

نستنتج من المشهد السياسي التركي خلال عقدي السبعينات والثمانينات ان الواقع السياسي التركي غير مستقر، ومضطرب احياناً، ومبادئ اتاتورك في تراجع رغم ان السياسيين في تصريحاتهم يدافعون عنها ويلتزمون بها، لكن واقع الساحة التركية يظهر تزايد نشاط الاسلاميين خصوم العلمانية الاتاتوركية الاول.

ان تزايد نشاط الاسلاميين لم يأت من فراغ، او استغلالاً لظروف طارئة، وأنما جاء من قاعدة شعبية متينة وأرث تأريخي عميق، وطبيعي ان يزداد هذا النشاط في ظل تلك الظروف، لكن الحدث الاكثر اهمية هو تحول النشاط الاسلامي في تركيا الى تنظيم سياسي ايديولوجي في اوائل السبعينات، وقد شارك الاسلاميون في قيادة البلاد لسنوات عدة غيّروا فيها قرارات لصالح الاسلاميين، كما ان السياسة الخارجية التركية اصبحت مرنة واتجهت نحو البلدان الاسلامية.

لم يكن النشاط الاسلامي في تركيا سياسياً فقط، بل تجاوز ذلك الى الثقافة والتعليم والصحافة ومختلف مرافق الحياة، وكان لهم ثقلهم في ذلك، والى اليوم، في المجتمع التركي.

ان قاعدة التأثر والتأثير بين البلدان المتجاورة واضحة، منذ اقدم العصور. وتأثير الثورة الاسلامية في ايران واضحاً في تركيا منذ عام 1979، وهذا التأثير اتخذ قاعدة شعبية كبيرة تنادي بالمبادئ الاسلامية وتشجب العلمنة الاوربية.

ولا يفوتنا ان نذكر بعض القادة الاسلاميين الاتراك ولاسيما نجم الدين اربكان ودوره في صعود التيار الاسلامي الى الواجهة في المجتمع التركي بعد ان كان غير مسموحاً الحديث عن أي نشاط اسلامي لكنه ورفاقه منذ الستينات قادوا حملة واسعة من خلال البرلمان او المؤسسات الاخرى هدفها بث روح الاسلام من جديد في تركيا.

الهوامش

سيار كوكب الجميل، العرب والاتراك من العثمنة الى العلمنة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997، ص198.

مصطفى الزين، اتاتورك وخلفاؤه، بيروت، 1982، ص297.

الصفصافي احمد المرسي، الدين والسياسة في تركيا الحديثة والمعاصرة، جامعة عين شمس، 1987، ص205.

نوزات صواش، المعرفة، تشرين الاول، 2004 نقلاً عن : Al-Jazira Net. -

جراهام فولر، الحركة الاسلامية في تركيا، ترجمة محمود عبد الكريم، مؤسسة رافد للدراسات التركية، ص8.

محمد شاكر، تاريخ تركيا الحديثة، المكتب الاسلامي، بيروت، 1990، ص102.

James P. Piscatori, Islam in the Political Process, Cambridge University Press, 1983, PP.186.

الصفصافي احمد المرسي، المصدر السابق، ص221.

راشد الغنوشي، تركيا بحق بلد المتناقضات، مجلة الوحدة الاسلامية، السنة الثانية، العدد 18، ايار، 2003.

ابراهيم خليل احمد وآخرون، تركيا المعاصرة، الموصل، 1988، ص170.

ارتفع عدد سكان اسطنبول من مليون نسمة عام 1940 الى خمسة ملايين نسمة عام 1960 ينظر في هذا الى نوزات صواش، المصدر السابق.

جراهام فولر، المصدر السابق، ص9.

خليل علي حيدر، الاسلاميون في تركيا، نقلاً عن Islam Online.net.

ابراهيم خليل احمد وآخرون، ايران وتركيا في التاريخ الحديث والمعاصر، الموصل، 1992، ص293.

خورشيد دلي، الاحزاب الاسلامية في تركيا نقلاً عن : www.al.eman.com

مصطفى محمد الطحان، حزب العدالة والتنمية في تركيا نقلاً عن:www.alazrar.net

طارق عبد الجليل السيد، الحركات الاسلامية في تركيا المعاصرة، القاهرة، ط1، 2001، ص90.

ادريس يووانو، الاسلاميون الجدد في تركيا نقلاً عن:www.arabgate.com

طارق عبد الجليل السيد، المصدر السابق، ص90.

ادريس يووانو، المصدر السابق.

محمد الفاتح، مدخل الى فهم الحركة الاسلامية في تركيا، نقلاً عن:www.alazrar.net

Stanford J. Shaw and Ezel Kzel Kural, History of The Ottoman Empire and Modern Turkey, Vol.II Cambridge, 1977 , P.428.

خورشيد دلي، المصدر السابق

ادريس يووانو، المصدر السابق

W. B. Fisher, Turkey in the Middle East 1979-1980, 26th Edition,(London , 1979), P.765.

نوزات صواش، المصدر السابق، كذلك ينظر:.W.B.fisher, op, cit., P.765

Binnez Topark, Islam and Political Development in Turky, Leiden 1981, P.79.

طارق عبد الجليل السيد، المصدر السابق، ص98.

James P. Piscatori, Op.cit., P.202.

محمد الفاتح، المصدر السابق

Binnez Topark, op. cit., P.79.

مصطفى الزين، المصدر السابق، ص317.

ابراهيم خليل احمد وآخرون، المصدر السابق، ص175.

Fisher, op. cit., P.768.

مصطفى محمد الطحان، المصدر السابق

ابراهيم خليل احمد وآخرون، المصدر السابق، ص175.

جراهام فولر، المصدر السابق

Fisher, op, c.it., P.768.

طارق عبد الجليل السيد، المصدر السابق، ص106.,

مصطفى محمد الطحان، المصدر السابق

طلال يونس احمد الجليلي، التجربة البرلمانية في تركيا 1971–1980، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، الجامعة المستنصرية، 1988، ص68.
احمد نوري النعيمي، الحركات الاسلامية الحديثة في تركيا، دار البشير، عمان، 1992، ص145.
مصطفى احمد الزين، المصدر السابق، ص322.
ابراهيم خليل احمد، المصدر السابق، ص184.
طارق عبد الجليل السيد، المصدر السابق، ص109.
ابراهيم الدسوقي، الحركة الاسلامية في تركيا، الزهراء للاعلام العربي، القاهرة، 1986، ص120.